

سيتارامان: الإخفاق في تطبيق الحكومة سبب الأزمة العالمية والرهون العقارية

في التنمية المستدامة في إطار الحكومة الأخلاقية المجتمعية». وسلط الدكتور ر. سيتارامان الضوء على تحالفية المخاطر حيث قال: «تعتبر الأزمة المالية العالمية فرصة لتعزيز إدارة مخاطر المؤسسات. وتعتبر إدارة المخاطر، سواء كانت ذات علاقة بالإقراض أو الاستثمار أو الادارة الكلية للميزانية العمومية، أمرًا أساسياً كجزء من الحكومة. ولقد وسعت إدارة مخاطر المؤسسات من نطاق سلوكيات إدارة المخاطر لتشمل كافة مخاطر الأعمال ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة والتي من الممكن أن تكون عبارة عن مخاطر الائتمان، أو مخاطر السوق، أو المخاطر التشغيلية، أو مخاطر الموارد البشرية، أو مخاطر السمعة. وبالتالي يتquin توفر تقييم موضوعي لكل معاملة، وينتج عن ذلك إدارة المخاطر والمساهمة في بناء نظام ذي قيمة. ومن غير الممكن النظر للمخاطر على أنها معزولة عن بعضها، بل من الضروري رسم منهج تكاملى للمخاطر. فقد تعرضت البنوك العالمية في الأونة الأخيرة لغرامات ودعوات قضائية بسبب التلاعب في أسعار الفائدة (الليبور)، والقطع الأجنبي، والمواضيع ذات الصلة بمحاربة غسل الأموال. وفي المستقبل تحتاج البنوك والمؤسسات المالية إلى توحيد جهودها فيما يخص إدارة المخاطر والالتزام للحليولة دون تكرار هذه الأحداث. كما يمثل ذلك الحاجة إلى حماية العلامة التجارية للمؤسسة في إطار مخاطر السمعة.

وكوننا نعيش في عالم الرقمنة حيث وظفت البنوك التكنولوجيا لتقديم أفضل العروض إلى عملائها، فإنه يتquin على البنوك في نفس الوقت مواجهة التحديات التي تنشأ من الأمان الرقمي. وفي هذا السياق تعتبر الموارد البشرية والخطط البديلة للموظفين الرئيسيين أمرًا هاماً وضرورياً لكل مؤسسة كجزء من خطط استمرارية الأعمال لديها. ويجب على موظفي الإدارة الأساسيين المساهمة في الرؤية المشتركة للمؤسسة نحو استراتيجيتها. وبناء عليه، ستعمل تكاملية مخاطر المؤسسات على تقديم مزايا قيمة مختلف الأطراف ذوي المصلحة بالمؤسسة فهي السبيل إلى تعزيز الحكومة».

تعريف الحكومة العالمية التي أصبح لها آثراً على حوكمة الشركات، قولت الأيام التي اعتادت فيها المؤسسات المالية على المقامرة، وانتشر نمذوج الشراكة الخاصة في قطاع الخدمات المالية، وجاءت الحكومة العالمية منذ أبريل 2009 بإجراءات تهدف إلى تنظيم القطاع المصرفي، وقادت الجهات التنظيمية بالمرتبة اللصيقة للمخاطر النظامية. وبذلت المساعي للقيام بإصلاحات تنظيمية في هذا الصدد. لكن قامت العديد من البنوك المركزية بـ«إلغاء» الإجراءات التحفظية لأسواق الأسهم. وساعدت مؤخرًا أسواق العملات موجة من التقلبات، وارتفاع مؤشر الدولار، وانخفاض أسعار النفط. ودخل اقتصاد اليابان حالة من الركود بالرغم من الإجراءات المتخذة في إطار تطبيق سياسات «شينزو أبي» الاقتصادية.

وبما أن مشكلة تغير المناخ هي مشكلة عامة، فإنه يتquin على كل مؤسسة سواء كانت بنكًا أو شركة نفط المساهمة العالمية. وبعيد الأزمة تمت إعادة

العشرين دعمها للوقاية والاحتشاف والإبلاغ والاستجابة المبكرة والسرعة للأمراض المعدية مثل الإيبولا والناكس من تطبيق النظام الصحي العام الذي يقدم إنذاراً مبكراً عند انتشار الأمراض المعدية.

وسيمكن إطار العمل الاستراتيجي العالمي للدول العشرين على صعيد الأمان الغذائي والتغذية من تعزيز النمو عبر الحد من الاستثمار في الانفلème الغذائية وزيادة الانتاجية لتتوسيع الإمدادات الغذائية ورفع مستوى الدخول ونوعية الوظائف. وللحؤول دون التهرب الضريبي البيني، أصدرت قمة العشرين معياراً عاماً للإبلاغ العالمي يتيح التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية. وتناول الدكتور ر. سيتارامان أثناء كلمته الحكومة العالمية، فقال: «ساهم الإخفاق في تطبيق الحكومة الأخلاقية المجتمعية والفردية في التسبب بازمه الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية. وبعيد الأزمة تمت إعادة

استضافت إكسليديا كونسلتنج أمس «قمة مخاطر المؤسسات لعام 2014» في فندق أوريكس روتانا. وحضر المناسبة الدكتور ر. سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدولة الذي أدار بالكلمة الافتتاحية حول «تكاملية مخاطر المؤسسات». وعلق الدكتور ر. سيتارامان على السيناريوهات والمستجدات العالمية الأخيرة التي شهدتها اجتماع الدول العشرين، فقال: «تعهدت الدول العشرين في اجتماعها الأخير بتحقيق زيادة قدرها 2.1% في النمو العالمي خلال السنوات الخمسة القادمة كونه لم يشهد ارتفاعاً خلال الفترة الماضية، وتم الاتفاق على تقليص الفجوة في الوظائف بين النساء والرجال بنسبة 25% خلال السنوات العشرة القادمة. مما سيتيح الفرصة أمام 100 مليون إمرأة لانضمام إلى القوة العاملة على مستوى العالم. وأبدت الدول

الدولة - الشرق

